شمس

الشعب مصدر السلطات

بيان مجموعة "شمس" المدنيّة في موضوع الاستقلال

قيل ما قيل في الاستقلال، تصفيةً لفظيّةً أو استعراضيّةً لمشكلة فعليّة، ما تزال ماثلةً في التصرّفات والأوضاع،

ويؤسفنا أنْ نقول، احتراماً لكياننا شعباً ودولة:

نريد دولةً مستقلّةً غير تابعة لدولة أو دول أجنبيّة، لكنّنا لا نجد مشكلةً في أنْ نُكره اللبنانيّين على أنْ يكونوا شعباً بل شعوباً من الأتباع لسلطات طائفيّةٍ سياسيّةٍ أو دينيّةٍ تابعةٍ لدول أجنبيّة،

نرى العلاقة الوثيقة بين الاستقلال وحفظه وبين الوحدة الوطنيّة وتماسكها، ولا نرى أنّ الوحدة الوطنيّة لا تكون بين غير متساوين في الحقوق، غير متساوين في نصّ القانون وغير متساوين في تطبيق القانون،

نريد جيشاً قويّاً يحمي الاستقلال ويحمي الحدود، لكنّنا نمتنع عن تأمين الموارد والتجهيزات لهذا الجيش، ونذهب إلى تسوّل هذه الإمكانات على أبواب الدول الأجنبيّة، فنجعل من حماية الاستقلال ومن حماية الحدود رهن إرادة تلك الدول وفي حدود ما تراه وما لا تراه،

نتحدّث عن التدخّلات الأجنبيّة وعن اللجوء إلى الخارج استدخالاً له واستقواء به، وكأنّ تلك التدخّلات وذلك الاستدخال وذلك الاستقواء لا علاقة لهما بعدم تطبيق القانون الدستوريّ والقانون العاديّ والقانون الدوليّ،

نتحدّث عن علاقة حفظ الاستقلال بالعافية في المؤسّسات الدستوريّة، ولا نرى مشكلةً في تعليق العمل بالدستور بل في إهماله بل في انتهاكه وكأنّ الأمر لا علاقة له بما يؤدّي إلى استحالة مواجهة ذلك التعليق غير المشروع ولا إلى استحالة إيقاع العقوبة بالفعل، عند إهماله أو انتهاكه،

نتحدّث عن الفساد في التصرّفات وفي العلاقات، حيث يرافق نهبَ المال العام فقدانَ التضامن بين الناس حتّى أنّهم لا يرون في المال العام سوى مال سائب يتسابقون إلى سلبه أو إلى فُتات السلب، ثمّ لا نرى مشكلةً في عدم تأمين الرقابة وفي فقدان الضمانة المتبادلة بفقدان القضاء المستقلّ،

كلاّ.

ومهما يكُنْ من استرسال المنظّمات الطائفيّة المتحكّمة باللبنانيّين المحكومة بالدول الأجنبيّة، فالحقيقة أصبحت أكثر وضوحاً ولا يُجدي في طمسها كلامُ زعيم أو مزعوم، من هنا أو من هناك، هو نفسه محتاجٌ إلى من يطمس فضائحه كلّ يوم،

كلّا.

الشعب بما هو شعب إنّما يريد الاستقلال. والخطوة الأولى في طريق الاستقلال إنّما تكون بإقامة النظام، وهذه هي أبرز النقاط:

1- **السيادة والاستقلال الوطنيّان**: تطبيق الدستور وقانون العقوبات لجهة حفظ استقلال الدولة وسيادتها، والطلب إلى مجلس الأمن تطبيق القانون الدولي الذي يحرّم التدخّل الأجنبيّ غير المشروع في الشؤون الداخليّة اللبنانيّة باتّخاذ تدابير الرقابة وإيقاع العقوبات الرادعة. فلبنان ليس مستعمرةً أو مجموعة مستعمرات لشعوب أخرى شقيقة أو صديقة أو دول أجنبيّة تدّعي تلك الأخوّة وتلك الصداقة. إنّه وطن سيّد حرّ مستقلّ.

2- **حريّة الاختيار الشخصي والاجتماعي**: تطبيق الدستور والقوانين المرعيّة الإجراء والمواثيق الدوليّة لجهة حريّة الاعتقاد والانتساب باعتبار الإشارة إلى الطائفة في سجلاّت النفوس قيداً لاغياً إلاّ إذا كانت تلك الإشارة بإرادة اللبنانيّ الراشد وَفقاً للأصول. فاللبنانيّ حرّ من قبل ومن بعد، وليس عبداً للمذاهب بحكم الولادة أو بحكم الاعتقاد، ودولته لا ترفض ديناً أو مذهباً بالإنكار ولا تفرض ديناً أو مذهباً بالإكراه.

3- **الشعب مصدر السلطات**: تطبيق الدستور بوضع قانون انتخاب يعتمد النسبيّة في التمثيل السياسيّ، تحقيقاً لمبدأ تمثيل الأمّة جمعاء فالنائب إنّما يمثّل الأمّة جمعاء لا بمفرده بل بكونه عضواً في مؤسّسة تقوم على هذا المبدأ لا على مبدأ الإقصاء وحصر التمثيل بذوي أكثريّة غير شرعيّة محصّلة بالمال أو بالسلاح أو بالمتاجرة بالأديان أو بالاستقواء بالدول الأجنبيّة، وفي كلّ حال باغتصاب أدوات السلطة. فالشعب يجب ألاّ يكون مصدر السلطات فحسب بل يجب أنْ يكون مرجعها أيضاً.

4- **سيادة القانون**: تطبيق الدستور بوضع قانون استقلال القضاء وتعديل القوانين الدستوريّة والعاديّة الخاصّة بخضوع الحكّام والمحكومين لسيادة القانون فلا يبقى انتهاك الدستور أو إهماله بمنأى عن المساءلة والمحاسبة ولا تبقى صحّة الانتخابات ودستوريّة القوانين رهن مؤسّسة غير مستقلّة والطعن بها رهن المستفيد من إجرائـها أو من يقوم بوضعها.

لائحة المشاركين بمجموعة "شمس"

- إتحاد الشباب الديمقراطيّ اللبنانيّ
- تيّار المجتمع المدنيّ
- التيّار النقابيّ المستقلّ
- الجمعيّة اللبنانيّة لديمقراطيّة الإنتخابات
- جمعيّة نحن
- الجمعيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد
- حركة المواطنة
- طلعت ريحتكم
- مركز دراسات للبحوث والإستشارات
- المركز المدنيّ للمبادرة الوطنيّة

بالإضافة إلى مستقلّين